

قواعد الاحكام

[296] بالمدة. وعلى الدلالة على بيع ثياب معينة (1) وشرائها. وعلى السمسرة (2). وعلى الاستخدام، سواء كان الخادم رجلاً أو امرأة، حراً أو عبداً، لكن يحرم عليه النظر إلى الامة من دون إذن وإلى الحرة (3) مطلقاً. الثاني: الدواب: فإذا استأجر للركوب وجب معرفة الراكب بالمشاهدة، وفي الاكتفاء بوصفه في الضخامة والنحافة ليعرف الوزن تخميناً نظراً، ويركبه المؤجر على ما شاء: من سراج واكاف (4) وزاملة (5) على ما يليق بالدابة، فإن كان يركب على رجل للمستأجر (6) وجب تعيينه، فيجب أن يشاهد المؤجر الآلات، فإن شرط المحمل وجب تعيينه بالمشاهدة أو الوزن، وذكر الطول والعرض والغطاء وجنسه، أو عدمه، ولو عهد (7) اتفاق المحامل كفى ذكر جنسها والوطاء وجنسه أو عدمه، ووصف المعاليق إن شرط بما يرفع الجهالة أو الوزن أو المشاهدة. ولا بد من تعيين الراكبين في المحمل، ولا بد من (8) مشاهدة الدابة _____ (1) في المطبوع: " بعينها ". (2) السمسار - بكسر السين المهملة -: المتوسط بين البائع والمشتري، الجمع: السماسرة، والمصدر: السمسرة. القاموس المحيط (مادة: سمر). (3) في (هـ): " المولى وإلى الحرة ". (4) الإكاف والأكاف من المراكب: شبه الرجال والاقتاب. لسان العرب (مادة: أكف). (5) الزاملة: التي يحمل عليها من الابل وغيرها. القاموس المحيط (مادة: زمل). والظاهر أن الزاملة هي: نوع مما يوطأ به على الدابة كما هو الظاهر من قول المصنف: " على ما يليق بالدابة ". (6) في (ب، د): " المستأجر ". والرجل: يقال لمركب البعير، وهو ما يركب عليه، ولما يستصحبه من الاثاث. القاموس المحيط (مادة: رجل). (7) في (أ): " فلو عرف "، وفي (ب): " فلو عهد ". (8) " من " ليس في (أ).
